



المرأة أدلت بصوتها في موعدها التاريخي مع الانتخابات الجماعية و الجهوية

بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي GEOM
الانتخابات الجماعية و الجهوية التي أجريت بالمغرب في 04 شتنبر الجاري

البيان التمهيدي

وتقدمه السيدة صابرا بانو رئيسة البعثة

5 شتنبر 2015

تهنئ منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية و كافة المواطنين و المواطنين المغاربة على نجاح الموعد التاريخي المتمثل في الانتخابات الجماعية و الجهوية التي أجريت في جميع أنحاء البلاد يوم الجمعة 04 شتنبر الجاري. لقد كانت مشاركة المرأة و الرجل جنبا إلى جنب، بناء على ما تمت ملاحظته في مكاتب التصويت، مؤشرا مليئا بالدلالات، ومعبرا عن مدى التقدم الذي أحرزه المغرب على المسار الديمقراطي.

و بصفة عامة، فقد كانت إدارة الانتخابات على مستوى مكاتب التصويت سليمة و مرضية من حيث تسهيل عملية الاقتراع. كما تواجدت عناصر الأمن بشكل واضح و منظم، بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة في هذه العملية التي جمعت لأول مرة بين الانتخابات الجماعية و الجهوية.

لقد قامت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي بملاحظة مكاتب التصويت بمختلف المدن الكبرى و عدد محدد من المدن الصغيرة، و المنتشرة على كافة أرجاء البلاد. و بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي هي البعثة الدولية الوحيدة لملاحظة الانتخابات التي يتكون كل فريقها من ملاحظات، بغية ضمان أن تجرى عملية الملاحظة فقط من منظور النوع الاجتماعي.

و استجابة للدعوة التي وجهت لنا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان لمنظمة جندر كنسيرنز شرف نشر فريقها المكون من سبع خبيرات دوليات و موظفين وطنيين، بتعاون مع المنظمات المحلية، وتضم تحالف الشباب من أجل الإصلاح، وجمعية إبداعات نسائية، و مركز حقوق الناس. و بصفة عامة، تهدف بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي بالمغرب لسنة 2015 إلى ملاحظة و توثيق جوانب النوع في إدارة العملية الانتخابية، بغية تحقيق الغاية النهائية المتمثلة في دعم إصلاح النظام الانتخابي و جعله أكثر إدماجا.

وكان هذا موعدا تاريخيا ليس بالنسبة للمغرب فقط ولكن أيضا بالنسبة لبرنامج بعثة ملاحظة الانتخابات، و التي قامت بملاحظة أول عملية اقتراع تجمع بين المستويين الجماعي و الجهوي في كافة أنحاء البلاد. و جدير بالذكر أن 55 في المائة من الناخبين المسجلين كانوا من الذكور، بينما مثلت النساء نسبة 45 في المائة.

و تعد القيادة النسائية على المستوى المحلي أمرا لا بد منه للمضي قدما في سبيل إرساء ديمقراطية تشمل كافة المواطنين. و يستعرض هذا البيان التمهيدي الخطوط العريضة لجملة الملاحظات و الخلاصات التي تم استقاؤها من مكاتب التصويت التي كانت موضوعا للملاحظة، و ذلك للإسهام في تحقيق المشاركة الحرة و النزاهة للمرأة في اتخاذ القرار في شأن مستقبل هياكل الحكامة و الأدوار القيادية. و سيتضمن التقرير النهائي لبعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي تقييما أشمل للعمليات و السياسات الانتخابية المدمجة للنوع، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات، وسيتم نشره عند اختتام أعمال البعثة.

ملاحظات بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي

محيط مكاتب التصويت و المكاتب المركزية

1) لوحظ أن النساء كن يلجن لمكاتب التصويت و يغادرنها بحرية، إما على انفراد أو في إطار مجموعات أو بجمعية أفراد أسرهن و أطفالهن. ولم تلاحظ في محيط مكاتب التصويت أية حالات لمحاولة الضغط على الناخبات بغية التأثير عليهن ، أو أية حوادث مشابهة.

2) على الرغم من التواجد الواضح و على نطاق واسع لقوات الأمن في محيط مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة، إلا أنه لوحظ أن عدد الإناث ضمن عناصر الأمن كان غير كاف إذا ما قورن بنسبة النساء من بين الناخبين الذين توجهوا لمكاتب التصويت.

داخل مكاتب التصويت

(التسيير)

1) عدد النساء من بين منسقي المكاتب المركزية كان ضعيفا.

2) عدد النساء من بين رؤساء مكاتب التصويت كان ضعيفا.

- (3) أغلب أعضاء مكاتب التصويت كانوا من الذكور.
- (4) لم تلاحظ أية صفوف انتظار على أبواب مكاتب التصويت، و التي كان من شأنها أن تؤدي إلى ازدحام الناخبات داخل المكتب، أو إلى وضعيات يسودها الارتباك والاضطراب، مما كان سينتج عنه إضعاف سلطة مكاتب التصويت.
- (5) لوحظت بعض حالات الارتباك المرتفعة نسبيا فيما يتعلق بوجود أسماء بعض النساء في اللوائح الانتخابية، مما تسبب في نوع من الخلل في مسطرة الاقتراع، حيث أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مغادرة تلك النساء لمكاتب التصويت في ظروف يغلب عليها التوتر. و في أحد مكاتب التصويت الخاضعة للملاحظة عند وقت الاختتام، كانت هناك نسبة مرتفعة من النساء – و كانت من بينهن نساء مسنات و أخريات كن برفقة أطفالهن – ينتظرن التحقق من وجود أسمائهن في لوائح الناخبين. واضطر بعضهن لمغادرة مكتب التصويت دون الإدلاء بأصواتهن.
- (6) قامت بعض مكاتب التصويت ببذل جهود من أجل تسجيل عدد الناخبات و الناخبين حسب النوع، ولكن البعض الآخر لم يقيم بتسجيل المعطيات موزعة على أساس النوع، وباستثناء أحد مكاتب التصويت الذي كان متوفرا على مطبوع خاص معد لهذا الغرض، فإن معظم مكاتب التصويت الأخرى قامت بتوزيع المعطيات على أساس النوع بشكل غير رسمي.

(مندوبو الأحزاب السياسية و البعثات و ملاحظات أخرى)

- (7) كان معظم ممثلي الأحزاب السياسية المكلفين بالمراقبة داخل مكاتب التصويت من الرجال، و كانوا في بعض الحالات يعطون توجيهات للناخبات اللاتي كن يتدخلن في عملية التصويت.
- (8) لم يلاحظ وجود أية بعثة دولية أخرى للملاحظة داخل مكاتب التصويت.
- (9) لوحظ في حالات جد قليلة وجود ممثلين لهيئات ملاحظة وطنية داخل مكاتب التصويت، و كان تمثيل النساء ضعيفا في صفوف الملاحظين الوطنيين.
- (10) لوحظ في كثير من الأحيان أن الناخبات المسنات كن يتلقين المساعدة للولوج للمرافق المعدة للاقتراع.

توصيات بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي

- (1) تعيين نسبة أكبر من النساء كمنسقات للمكاتب المركزية و رئيسات وأعضاء لمكاتب التصويت، بشكل يعكس نسبة النساء من بين الناخبين على الصعيد الوطني.
- (2) تقييم الحاجة إلى المزيد من التكوين لفائدة الموظفين المكلفين بالقيد في اللوائح الانتخابية و أعضاء مكاتب التصويت، حول وضع و استعمال اللوائح الانتخابية.

- 3) الرفع من نسبة النساء الممثلات للأحزاب السياسية داخل مكاتب التصويت، وإخضاعهن للمزيد من التكوين حول القواعد القانونية للسلوك داخل مكاتب التصويت.
- 4) الرفع من عدد النساء في صفوف عناصر الأمن المنتشرة في المكاتب المركزية، خاصة في الوسط القروي، بغية تعزيز الثقة لدى الناخبات و نسبة مشاركتهن.
- 5) إحداث خلية مكلفة بجوانب النوع في الانتخابات تكون تابعة للجهاز الوطني لإدارة الانتخابات، يعهد إليها بالإشراف على إدماج المرأة في كل النواحي المتعلقة بالعمليات الانتخابية.
- 6) العمل على جمع المعطيات، موزعة حسب النوع، في جميع مكاتب التصويت بواسطة استمارات موحدة، مع توزيع النسب حسب المناطق الجغرافية، لتقييم اتجاهات مشاركة النساء في الانتخابات و العوامل المؤثرة فيها.
- 7) الرفع من حملات التوعية لفائدة سكان البوادي و الفئات غير المتعلمة لتحسيسها بأهمية البطاقة الوطنية للتعريف في عملية التصويت.
- 8) ينبغي على المجالس الجماعية و الجهوية التي تم انتخابها أن تخول للمرأة المغربية المكانة اللائقة بها في الحكامة و على مستوى الأدوار القيادية.

معطيات حول جندر كنسيرنز

تقوم منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل على الصعيد العالمي بتقديم الدعم للنساء في سعيهن للتأكيد على دورهن بصفتن "فاعلات في التغيير". و حاليا يشمل نطاق عمل هذه المنظمة، ومقرها في لاهاي بهولندا، كلا من أفغانستان و باكستان و منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. و عقب النجاح الذي لاقته البعثة الوطنية لملاحظة الانتخابات التي أجريت بالمغرب سنة 2011، فقد قامت بعثة ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي بملاحظة الانتخابات المغربية من منظور النوع للمرة الثانية على التوالي.

و تمتلك منظمة جندر كنسيرنز إنترناشنل رصيذا واسعا من التجارب الدولية في مجال ملاحظة الانتخابات من حيث النوع الاجتماعي في عدة بلدان من بينها تونس (2011 و 2014) و باكستان (2008 و 2013) و ليبيا (2012). ولقد تمكنت المنظمة من خلال البعثات السابقة من إرساء أسس متينة للدعم و التفاعل الإيجابي مع اللجان الوطنية للانتخابات في البلدان المذكورة، مما سمح لها بالاضطلاع بمهام بعثة المغرب لسنة 2015 بكل نجاح.

يتلقى هذا المشروع الذي يجري تنفيذه بالمغرب برسم سنة 2015، و الذي يهدف إلى النهوض بدور المرأة داخل الأجهزة المحلية للحكامة، دعما من سفارة هولندا لدى المغرب.

للمزيد من المعلومات و الإحصائيات حول عمليات الملاحظة،
يرجى الاتصال بمات لونا، المكلفة بالإدارة و التواصل في البعثة
جندر كنسيرنز إنترناشنل

matt@genderconcerns.org